

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١١٧

الخميس، ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٦/٤٥

نيويورك

الرئيس:	السيد هيلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشيركن
	أوغندا	السيد موغويا
	بوركينا فاسو	السيد تيندريبيوغو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لا ييفان
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ذي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراتسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

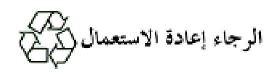
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1)

09-31956 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2009/200 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل إسبانيا، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد يانييز - بارنويفو (إسبانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/200 و corrigendum.1، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

معروض على الأعضاء أيضا الوثيقة S/2009/224، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى التعديلات الشفوية التالية التي أدخلت على مشروع القرار.

الفقرة الثامنة الحالية من ديباجة مشروع القرار ستصبح الفقرة السابعة من ديباجته، وستنص على ما يلي:

”وإذ يؤكد على أهمية إحراز تقدم في الجانب الإنساني من النزاع باعتباره وسيلة لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة من خلال الحوار البناء واتخاذ تدابير إنسانية لبناء الثقة،“

ستصبح الفقرة السابعة سابقا من الديباجة الفقرة الثامنة الجديدة من الديباجة على أن يكون نصها كما يلي:

”وإذ يرحب في هذا الصدد باتفاق الطرفين الوارد في بيان المبعوث الشخصي للأمين العام إلى الصحراء الغربية المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، بشأن النظر في إمكانية وضع برنامج للزيارات الأسرية عن طريق البر، ليضاف إلى البرنامج القائم للزيارات الأسرية عن طريق الجو، وإذ يشجعهما على القيام بذلك بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين“.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه بصيغته المعدلة شفويا. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار، بصيغته المعدلة شفويا، للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام،

كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا بالإجماع بوصفه القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة الأمين العام والسفير كريستوفر روس تأييدا تاما في جهودهما لإيجاد حل سلمي ومستدام ومتفق عليه بصورة متبادلة لتراع الصحراء الغربية. فلقد استمر هذا التراع أطول من اللازم. إن هذه التوترات المستمرة، وكذلك العلاقات السيئة بين المغرب والجزائر، تحول دون قيام تعاون إقليمي بشأن المسائل الملحة والمستجدة التي تواجه شمال أفريقيا.

ونحن نرحب بشدة بتعيين السفير روس مبعوثا شخصيا للأمين العام إلى الصحراء الغربية. فهو دبلوماسي متمرس وصاحب خبرة واسعة بالمنطقة ويحظى بتأييدنا الكامل. وخلال رحلة السفير روس الأخيرة إلى المنطقة، أكد جميع محاوريه التزامهم بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل لصراع الصحراء الغربية في أقرب وقت ممكن. ونرحب بذلك الخبر.

ونعول أيضا على تقييم السفير روس الذي جاء فيه أن إجراء محادثات تحضيرية غير رسمية قد يساعد على تمهيد السبيل أمام إجراء محادثات رسمية أكثر موضوعية. ويسعدنا أن الأطراف وافقت على الاجتماع بصورة غير رسمية، ونحث جميع الأطراف المعنية على الجلوس إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة. وبالنظر إلى الحالة الراهنة على أرض الواقع وجهود السفير روس المستمرة، نسلم بأن وجود بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية يبقى أمرا لا غنى عنه. وتؤيد الولايات المتحدة تجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مثلما أتيحت الفرصة للمجلس لأن يعلن في مناسبات عدة، لا يوجد إلا حل سياسي تفاوضي مقبول بصورة متبادلة لمسألة الصحراء الغربية التي لا يزال حلها ضروريا، حسبما يقتنع الجميع، ليس للصحراء فحسب ولكن لمنطقة المغرب العربي برمتها. ولذلك، ترحب فرنسا بتأكيد مجلس الأمن مجددا اليوم تأييده بالإجماع للعملية التفاوضية التي انطلقت في مانهاست في عام ٢٠٠٧ وللقرار ١٨١٣ (٢٠٠٨)، وهو قرار اتخذ بالإجماع أيضا ويعد بمثابة خريطة الطريق للعملية.

ويأمل وفد بلادي، على هذا الأساس، أن تعود الأطراف المعنية إلى طاولة التفاوض في أقرب وقت ممكن وأن تدخل بعزم في مناقشة موضوعية، وهو ما يدعوها المجلس إلى القيام به تحت رعاية الأمم المتحدة، مع التحلي بالواقعية وروح التراضي وإظهار الإرادة السياسية للتوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول بصورة متبادلة في نهاية المطاف.

ولئن كان لا بد من استئناف المفاوضات، ترغب فرنسا أيضا في أن تذكر بأهمية اقتراح الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب في عام ٢٠٠٧، والذي نرى أنه يشكل أساسا للتفاوض يتسم بالمصداقية والشفافية والطابع البناء ويحترم مبدأ تقرير المصير وبالتالي فإنه يستحق الاهتمام الوثيق لجميع الأطراف.

وأود أن أؤكد مجددا دعمنا لجهود الأمين العام وجهود السيد كريستوفر روس، مبعوثه الشخصي الجديد الذي نتمنى له كل نجاح. ونؤيد اقتراح السيد روس عقد اجتماعات غير رسمية للإعداد لجولة المناقشات المقبلة بشكل

أفضل. ويرغب وفد بلادي أيضا في الإعراب عن دعمه للتدابير المقرر اتخاذها في المجالين الإنساني والسياسي بموافقة الأطراف لتعزيز الثقة المتبادلة.

وختاما، يرحب وفد بلادي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بالإجماع. ونغتنم هذه الفرصة لنذكر بأهمية أن تكون الأمانة العامة والمجلس في وضع يتماشى مع المبادرة التي أطلقت بصورة مشتركة مع المملكة المتحدة لضمان المتابعة السياسية والعسكرية لجميع عمليات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة الصحراء الغربية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن نشدد على أهمية تحديث الأمانة العامة لوثائق التخطيط للعمليات، وهو ما نسعى جاهدين إلى القيام به دائما في مختلف عمليات حفظ السلام من منطلق الاهتمام بالفعالية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي باتخاذ القرار بشأن الصحراء الغربية بالإجماع، وهو القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ولا تزال تلك البعثة تؤدي وظيفة هامة في تثبيت الاستقرار. والمجلس، باتخاذه للقرار، قد أرسل إشارة مهمة إلى أطراف الصراع، تؤيد إحراز تقدم في حل مسألة الصحراء الغربية. ويتوقع وفد بلادي أن يوفر هذا الحل التوفيقي أساسا جديا لمساعدة كريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام في جهوده لاستئناف عملية ماناهاست التفاوضية وبث روح جديدة فيها.

ثمة حاجة إلى ضمان التغلب على التوقف الطويل في عملية التسوية بأسرع ما يمكن. وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على عملية المفاوضات ونعتبرها أهم آلية ستمكن الأطراف من حل القضايا عبر الحوار المباشر.

عموما، ما زال الموقف الروسي بشأن الصحراء الغربية دون تغيير. فنحن ننادي بالبحث عن حلول عادلة ودائمة ومتفق عليها بصورة متبادلة للمسألة على أساس قرارات مجلس الأمن الحالية وامتثالا لمبدأ أن الأطراف يجب أن توافق على أي آلية مقترحة لحل هذه المسألة.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): اتخاذ القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) بالإجماع يرسل رسالة مهمة بدعم مجلس الأمن للمبعوث الشخصي للأمين العام، كريستوفر روس، إذ يشرع في الاضطلاع بدوره الجديد. ويتيح تعيين السفير روس والنهج الجديد الذي جاء به فرصة حقيقية للأطراف والدول المجاورة للانغماس من جديد واستئناف عملية المحادثات وإحراز تقدم ذي مغزى على طريق تسوية صراع طال أمده أكثر من اللازم. ونحث جميع الأطراف المعنية بقوة على اغتنام هذه الفرصة ونشدد على نداء المجلس للأطراف أن تباشر المحادثات بحسن نية ودون شروط مسبقة.

في جميع الحالات من هذا القبيل، يكون مبدأ تقرير المصير لسكان الأرض أساسيا. وما زالت المملكة المتحدة ملتزمة بأن ترى عملية مفاوضات، تحت رعاية السفير روس، تقود إلى حل سياسي عادل ودائم ومتفق عليه بصورة متبادلة، يتيح تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية.

وأود أيضا تأكيد أهمية ما وصفه الأمين العام بالبعد الإنساني للصراع والذي نشير إليه في الفقرة السابعة من ديباجة القرار. وتعتقد حكومة بلادي اعتقادا جازما أن التعامل مع توصيات الأمين العام بهذا الخصوص، بما فيها توسيع نطاق التدابير الإنسانية لبناء الثقة والشفافية بشأن حقوق الإنسان من جانب جميع الأطراف، سيفيد كثيرا في إرساء الثقة بين الأطراف وبالتالي يمكّن من إحراز تقدم في المفاوضات.

لقد قمنا اليوم بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لعام آخر. وفي إطار مناقشاتنا المستمرة بشأن حفظ السلام، أؤكد الحاجة إلى أن ينظر المجلس إلى جميع عملياته لحفظ السلام من منظور استراتيجي. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على تعليقات الممثل الدائم لفرنسا وأطلب إلى الأمانة العامة وضع معايير مناسبة يمكن على أساسها قياس التقدم الذي تحرزه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في تنفيذ ولايتها، وإدراج تقييم لهذا التقدم في التقرير القادم.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): لقد صوت بلدي مؤيدا للقرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لأننا نعتقد أنه من المهم أن يدعم مجلس الأمن بالإجماع الخطة التي عرضها علينا السيد روس، المبعوث الخاص للأمين العام، الذي نثق بطريقة إدارته.

غير أننا غير راضين على نص القرار الذي تم اتخاذه. وكما تعلمون، سيدي، من خلال تجربتكم، ما انفكت كوستاريكا تدافع بفعالية عن عمليات التسوية السلمية للنزاعات. وقد حصل رئيسنا على جائزة نوبل للسلام بسبب الجهد الذي بذله ومكّن من إحلال السلام في أمريكا الوسطى وإنجاح جهود الأمم المتحدة. ونعلم بحكم تجربتنا أن ركيزة الوساطة هي الإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق، وأن هذه الإرادة السياسية يجب أن تستند إلى الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة، إلى جانب إحساس مشروع بالالتزام بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وتعتبر كوستاريكا أن احترام حقوق الإنسان وكفالتها على نحو تام شرطان مسبقان أساسيان لحل هذا الصراع وغيره من الصراعات الأخرى، وليسا عائقين، مثلما يظن البعض على ما يبدو. وموقف بلدنا واضح، وقد أعربنا عنه بكل شفافية واحترام، وبكامل الاحترام لقواعد التفاوض في هذا المجلس. وذلك ما فعلناه خلال جميع المشاورات واجتماعات الخبراء التي عُقدت. وقد سقنا الحجج وعرضنا العناصر التي أردنا إدراجها في النص. ونعرب عن بالغ أسفنا لعدم تجسيد شواغلنا في القرار.

ونحن على وعي بما تبذله الأطراف من جهود وبالتزامها بالمضي قدما، وبعضها يفعل ذلك بدرجة أكبر من البعض الآخر. ولهذا السبب قدمنا، كملاذ أخير، اقتراحا لم يستهدف سوى طلب تقديم تقرير عن جهود مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للعمل مع الأطراف بغية كفالة احترام حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وكما قلنا خلال المشاورات، لم تخترع كوستاريكا حقوق الإنسان في الصحراء، فهذا موضوع يرد في تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٨ (S/2008/251)، الذي نص في الفقرة ٧١ منه على ما يلي:

”وأود أن أكرر دعوة الطرفين ... بأن يواصلا المشاركة في حوار مستمر وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية ضمان احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية.“

وترد هذه الدعوة، إلى جانب بيان هام بأن الأمم المتحدة لا تزال تؤيد بحزم احترام تلك المعايير ذاتها المتعلقة بحقوق الإنسان، في الفقرة ٦٦ من تقرير هذه السنة (S/2009/200 و Corr.1)، التي يذكر فيها الأمين العام.

”وأود أن أؤكد مجددا أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بتعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية، وأكرر مناشدتي الأطراف أن تواصل مشاركتها في الحوار المستمر والبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغية كفالة احترام حقوق الإنسان

لشعب الصحراء الغربية في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين ...“.

غير أن مجلس الأمن، للأسف، لم يؤيد هذه الاستنتاجات للأمين العام التي ترد في تقريريه الأخيرين (S/2008/251، و S/2009/200 و Corr.1).

لقد صوتنا مؤيدين القرار بغية تقديم الدعم لعمل المبعوث الخاص للأمين العام، السيد روس، ونأمل أنه سيستنير في أدائه بكلمات الأمين العام، التي تمثل، بغض النظر عن المصالح الاقتصادية والسياسية الآنية، الصوت الأخلاقي السخي للبشرية.

السيد موغويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوت بلدي مؤيدا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لسنة أخرى. غير أن وفد بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء عدد من المسائل المتعلقة ببعد حقوق الإنسان الذي أثاره تقرير الأمين العام (S/2009/200 و Corr.1).

نحن نرحب بالملاحظة الواردة في ذلك التقرير بأن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بتعزيز معايير حقوق الإنسان الدولية. لكننا نعتبر أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية هي العملية المعاصرة الوحيدة لحفظ السلام التي لا يتوفر فيها عنصر متعلق بحقوق الإنسان، خلافا للمبادئ العامة لإدارة عمليات حفظ السلام ولولاياتها. وبالتالي، نرحب بالاهتمام الذي يوليه القرار لأهمية إحراز التقدم بشأن البعد الإنساني للصراع. وندعو الأطراف إلى العمل مع السيد روس لكفالة تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين.

السيد تييندريبيغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): ترحب بوركينا فاسو باتخاذ هذا المجلس للقرار ١٨٧١ (٢٠٠٩)، وهو قرار يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي نؤيد بدون تحفظ ما تتخذه من إجراءات. وعندما نظر المجلس في مسألة الصحراء الغربية في ٢٢ نيسان/أبريل، أعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء بطء وتيرة المفاوضات بين الطرفين. وفي الوقت ذاته، أشرنا إلى تقديرنا للنهج المتوخى الذي اقترحه كريستوفر روس، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام – ونتمنى له بطبيعة الحال كل التوفيق في مهمته – لتنشيط العملية. وقد شعرنا بالاطمئنان إزاء ملاحظاته حتى الآن لأنه، بعد القيام بزيارة إلى المنطقة، تكلم عن تأييد الأطراف لهذا النهج.

إن أهمية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وضرورة وجود الأمم المتحدة، والأمين العام على نحو خاص، لكفالة تقديم المساعدة إلى الطرفين خلال عملية المفاوضات، أمران واضحان للجميع. ونعتقد أنه في هذه المرحلة، وعلاوة على تمديد ولاية البعثة، ينبغي أن يسعى مجلس الأمن إلى تحقيق أهداف واضحة، أي بذل كل ما بوسعه لتعزيز استئناف مفاوضات مانهاسيت بسرعة وتقديم كامل الدعم للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام.

ونعتقد أن جميع هذه الأهداف جسدت في القرار الجديد الذي اتخذناه للتو، ولهذا السبب أيدناه. ونحن نعتقد في الواقع أن هذا المشروع هو أفضل حل توفيقي ممكن في الوقت الراهن. ونشكر وفد الولايات المتحدة وجميع المشاركين في تقديمه على جهودهم، التي مكنت المجلس من التكلم بصوت واحد بعد ظهر هذا اليوم.

السيد ماير – هارتين (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا تماما تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مدة ١٢ شهرا أخرى. والمهم جدا حسبما نرى أن المجلس تمكن من تحقيق الوحدة بشأن هذه المسألة، لأن القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) يوجه إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص رسالة دعم بالإجماع من المجلس هما بحاجة إليه في

جهودهما لإرجاع الطرفين إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

وفي ميدان حقوق الإنسان، تؤيد النمسا نهجا قائما على تحقيق النتائج. وينبغي للطرفين أن يكفلا احترام حقوق الإنسان لشعب الصحراء الغربية. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن السكان في الإقليم وفي مخيمات اللاجئين سيستفيدون على نحو كبير، لدى تمتعهم بحقوق الإنسان، من عزم جديد لكلا الطرفين في عملية المفاوضات. ويمكن لإجراء حوار متواصل وبناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثلما اقترح الأمين العام، أن يساعد الطرفين على تناول مسألة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها من منظور بناء الثقة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

يعرب وفد المكسيك عن ارتياحه لاتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٧١ (٢٠٠٩) لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. ويغمرنا شعور بالرضا على نحو خاص لأن القرار اتخذ بأغلبية ١٥ صوتاً، حيث يدل هذا على تأييد مجلس الأمن بالإجماع لعمل البعثة في الميدان وللمبادرات التي قام بها المبعوث الخاص الجديد للأمين العام السيد كريستوفر روس.

لذلك، نؤيد اقتراح المبعوث الخاص القاضي بتنظيم اجتماعات تحضيرية صغيرة غير رسمية قبل عقد الجولة الخامسة من المفاوضات في مانهاست. ونعتقد أن هذا أمر لا غنى عنه لإحراز تقدم كبير في المفاوضات. ونحن واثقون بأن الطرفين سيشاركان في هذه المفاوضات بحسن نية وبدون شروط مسبقة وسيبديان الإرادة السياسية لبدء مداولات موضوعية تفضي إلى تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات مما يؤدي إلى تحقيق السلام العادل والدائم الذي يقبل به الطرفان ويضمن حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

وتُعلق المكسيك أهمية كبيرة على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، الأمر الذي يشكل أولوية في سياستنا الخارجية. ويرى وفد بلدي أنه لا بد لمجلس الأمن من عدم إغفال النظر في هذا الموضوع حيث أنه يتناول الحالة في الصحراء الغربية. ولذلك، نرحب بكون قرار هذا العام يتضمن تحسنا في هذا الصدد، في الفقرة الثامنة من الديباجة، عندما يشير إلى الجانب الإنساني من النزاع باعتباره وسيلة لتعزيز الشفافية والثقة المتبادلة من خلال الحوار البنّاء، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره (S/2009/200).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بما أن هذه الجلسة قد تكون الجلسة الأخيرة التي يعقدها المجلس برئاسة المكسيك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لجميع زملائي في المجلس الذين قدموا دعمهم القيّم لوفد بلدي. كما أود أن أشكر فريق الأمانة العامة على دعمه المستمر طوال الشهر وأن أشكر سائر موظفي الأمانة العامة، بمن فيهم المترجمون الشفويون الذين عملوا وراء الكواليس دعما لعمل الرئاسة. وأود أن أتقدم بالشكر إليكم جميعا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/١٧.